

قضية اليوم

مقربك وضع عقود تسليم روسي للجيش في «الجارور»

أهملك وزير الدفاع السابق، سمير مقربك عقدين لشراء الأسلحة من موسكو من دون سبب، سوى خضوعه للإهلاءات الأميركية التي تخدم المصالح الإسرائيلية. ومع أن لبنان يملك هامشاً أوسع للتعاون العسكري مع روسيا، من الأردن ومصر، بفعل وجودها في سوريا. إلا أن ثقة في بلاد الارز من يريد ان يحول الجيش إلى جزء من «الناو»



وزير المال أكد لوزير الدفاع السابق، ان لا مانع ماديا او تقنيا من تنفيذ العقود (مروان طحطد)

للتعاون مع روسيا بفعل دورها في مكافحة الإرهاب على مقربة من حدوده. فالدور العسكري الروسي في محافظة حمص، على الأقل، يخدم لبنان بقدر ما يخدم سوريا، في وقت تقوم فيه دول أعضاء أو شريكة لـ«الناو» بدعم الإرهابيين وتزويدهم بالأسلحة والعتاد. ولا شك أيضاً أن قاعدتي طرطوس البحرية وحميميم الجوية، أقرب إلى لبنان من قاعدة الناو في (إنجريك) التركية. قد يكون مفهوماً أن تحرص واشنطن على علاقة فوق العادة مع الجيش اللبناني، في ظل وجود سلاح حزب الله وقدرة المقاومة العسكرية بشراً ومادياً. وفي هذا السياق تحرص على دعوة لبنان إلى اجتماعات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن بحجة ضرب تنظيم «داعش» في سوريا والعراق، مع أنه ليس عضواً في هذا التحالف، وبشارك الجيش في مناورات «الأسد المتأهب» أميركا وحلفائها، ويحصل على مساعدات عسكرية أميركية لقتال الجماعات التكفيرية، لكنها حتماً لا يمكن أن تشكل عاملاً رديعاً أو تساهم في مواجهة الإطماع الإسرائيلية، والخروقات الجوية والبحرية والاستخبارية اليومية للسيادة اللبنانية.

لكن من غير المفهوم أن ينصاع جزء من اللبنانيين لعدم تنوع مصادر السلاح بضغط من واشنطن، وإبقاء اتفاقيات التعاون العسكري والتقني مع الجانب الروسي الموقعة عام 2010 حبراً على ورق، أو التأخر في تنفيذ عقود شراء السلاح التي يحتاجها الجيش في حربه ضد الإرهاب، وفي مواجهة محتملة مع العدو الإسرائيلي، من دون حجج مقنعة.

قبيل الحديث عن هبة المليار دولار التي منحتها الرياض للرئيس سعد الحريري في آب 2014، كان الجيش قد وضع لأثمة بالأسلحة

فرائس الشوفي

ما أن حطت الطائرات الحربية الروسية في قاعدة حميميم الجوية السورية، في أيلول 2015، حتى اختل الميزان العسكري على السواحل الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط، والتي بقيت طويلاً حكرًا على القوات البحرية والجوية لتحالف «الناو» وتوابعه في المنطقة. ولا شك في أن موسكو تخوض كباشاً مع «الناو» والولايات المتحدة لفرض نفوذها الجديد، انطلاقاً من وجود «القوات الجو-فضائية» الروسية وقطعها البحرية في سوريا والمتوسط، وامتدادات الصراع إلى أوروبا الشرقية وإفريقيا الشمالية. إلا أنها تمكنت، منذ اللحظات الأولى لانطلاق عملها العسكري في سوريا، من نسج علاقات عسكرية متقدمة

وقّع قهوجي عقدين لشراء السلاح من موسكو في أيار 2015

مع الجيش المصري، الشريك الأبرز للولايات المتحدة في القارة السمراء، وصلت حد الحديث عن نية روسيا تزويده طائرات حديثة، وإجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في المتوسط، للعام الثاني على التوالي، تحت عنوان «مكافحة الإرهاب». كذلك تمكنت من نسج علاقة تنسيق متقدمة مع الجيش الأردني، أحد أبرز الجيوش العربية التي تتبع النسق الغربي، وثاني متلقي المساعدات العسكرية الأميركية في العالم العربي، والذي تشكل بلاده قاعدة متقدمة للطائرات الغربية.

لكن ما يسري على الأردن ومصر، يبدو أنه لا يسري حتى الآن على لبنان، مع أنه الأكثر حاجة

المشهد السياسي

الاشتراكي: النسبية الكاملة تهدد وجود الطائفة!

ستركب. وللتوضيح الخوف ليس من المسيحيين، فنحن كنا أول من حافظ على صحة التمثيل حين تحالفنا مع دوري شمعون وجورج عدوان». وفيما أكد المصدر أن «الثابت الوحيد هو التحالف مع تيار المستقبل»، جزم بأن «القانون الأمثل بالنسبة إلينا هو قانون الستين وليس المختلط حتى»، مضيفاً أن «الأحزاب، وخاصة التيار الوطني الحر، يُفضلون أن تجري الانتخابات وفق الستين على أن تؤجل»، سائلاً «هل يقبل حزب الله بإجرائها وفق القانون الحالي في ظل التحالفات المستجدة للتيار؟».

التي ذلك، وصف الرئيس بري، أمس، تشكيل الحكومة بأنه «خطوة مهمة، لكن الخطوة الأساسية والأهم للملد ولرئيس الجمهورية ولنا جميعاً هي قانون الانتخاب»، موضحاً أن اجتماعات عدة ستعقد بدءاً من اليوم

أن يكون من قبل قوى إصلاحية. فأين هي؟ وهل الإصلاح يكون فقط باعتماد النسبية أم بتعديل سن الاقتراع ووضع كوتا نسائية؟ طرح النسبية لا يتم بهدف إصلاحي، بل من أجل تأمين مصالح سياسية. وعملياً المتمسك الوحيد به هو حزب الله». وأضاف أنه «حين يجري الحديث عن تأمين صحة التمثيل، ألا يشمل ذلك الدروز أيضاً؟ حين يخسر الحريري مقعداً في طرابلس يُمكن أن يعوضه في البقاع أو صيدا أو بيروت. كذلك الأمر بالنسبة لحزب الله وحركة أمل. فيما التأثير الحقيقي للأصوات الدرزية هو في دائرتي الشوف وعاليه. نحن نريد أن نحافظ على التمثيل فيهما وإلا يُصبح وجود هذه المجموعة الطائفية مُهدداً. الخوف ليس من الشخصيات أو الأحزاب الأخرى ولكن من التحالفات التي

أشد المعترضين على طرح النسبية من دون أن يخفي تفضيله لقانون الستين. وهو غرّد صباح أمس على موقع «تويتتر» معبراً عن غضبه بالقول: «وكان النواب الحاليين لا يمثلون أحداً، إننا لسنا بلقمة سائغة لتباع أو تشتري على مذبج التسويات. كفى تنظيراً وتطبيلاً حول نسبية ملزمة أتية ولازمة وإلا بطل التمثيل، لسنا بقطيع غنم ليسلم مصيره وسط هذه الغابة من الذئاب، ميزة لبنان احترام وتأكيد التنوع فوق كل اعتبار».

وقال مصدر نيابي اشتراكي لـ«الأخبار» إنه «في الجلسة مع وفد تكتل التغيير والإصلاح التي خصصت للحديث عن قانون الانتخابات، لم يبد وكأن هناك طرحاً موحدًا للتيار الوطني الحر. فطرح قانون إصلاحي للانتخابات يجب

دون اعتماد النسبية الكاملة، مؤكداً التمسك «بصيغة القانون المختلط بين النظامين الأكثري والنسبي والذي تشاركنا بتقديمه مع القوات اللبنانية واللقاء الديمقراطي». مصادر مشاركة في جلسة الحوار في عين التينة أمس، أكدت لـ«الأخبار» أنه «جرى البحث في موضوع قانون الانتخاب ومواضيع أخرى، ولكن لم يكن هدف الجلسة الوصول إلى تفاهم حول القانون أو صيغته، إنما جرى عرض للمواقف واستطلاع الآراء، على أن يصار إلى عقد جلسات أخرى». وقالت المصادر إن «ممثلّي تيار المستقبل أكدوا أنهم لا يرون في النسبية الكاملة أمراً وارداً الآن، فيما أكد حزب الله وحركة أمل أن من الغير الوارد الذهاب إلى انتخابات على أساس قانون الستين».

وإلى المستقبل، يبدو النائب وليد

مع أخذ الحكومة الجديدة الصورة التذكارية اليوم، وعقدتها الجلسة الأولى لتشكيل لجنة صياغة البيان الوزاري، تكون مرحلة التحضير للانتخابات النيابية قد انطلقت بالفعل. ومع تباعد المواقف، بدأ النقاش يأخذ طابعا جدياً بين مختلف القوى السياسية للوصول إلى قانون جديد، لا سيما أن مواقف غالبية الأطراف باتت واضحة. فمع إعلان الرئيس نبيه بري والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، والإشارات التي أکدها التيار الوطني الحر، حول الرغبة بقانون جديد على أساس النسبية الكاملة، برز أمس موقف لتيار المستقبل، عقب اجتماع كتلته النيابية، استحضر فيه كلاماً من قاموس قوى 14 آذار المنتهية صلاحيته، عن «وهج السلاح غير الشرعي» الذي يحول